

خمسة أوامر ملكية وبيان من الديوان الملكي يقرر تعديلات في مسميات عدد من الوزارات لرفع كفاءة الأجهزة وتقديم خدمات أفضل للمواطنين

اعلان تشكيلية وزارية لتحديث الهياكل الحكومية



الرياض - واس

صدرت امس الاربعاء خمسة أوامر ملكية وبيان من الديوان الملكي فيما يلي توصفها:

بسم الله الرحمن الرحيم الرقم ١ / ٢ / ٢٨ / ٢ / ١٤٢٤ هـ
بعون الله تعالى، نحن فهد بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على النظام الاساسي للحكم الصادر بالامر الملكي رقم ١ / ٩٠ وتاريخ ٢٧ / ٨ / ١٤١٢ هـ
وبعد الاطلاع على نظام مجلس الوزراء الصادر بالامر الملكي رقم ١ / ١٣ وتاريخ ٣ / ٣ / ١٤١٤ هـ

وبعد الاطلاع على ما أوصت به اللجنة الوزارية للتنظيم الاداري المشكلة بالامر السامي المرقم ب/٧٦/٦٦٢٩ وتاريخ ٥ / ٧ / ١٤٢٠ هـ وبناء على ما عرضه علينا صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني.

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة.. أمرنا بما هو آت:

١ / إلغاء وزارة الأشغال العامة والإسكان ونقل ما يلزم من مهامها إلى وزارة الشؤون البلدية والقروية وإلى بعض الأجهزة الحكومية الأخرى ذات العلاقة.
٢ / تعديل مسمى وزارة المعارف بحيث يكون وزارة التربية والتعليم.
٣ / تعديل مسمى وزارة الإعلام بحيث يكون وزارة الإعلام ونقل بعض النشاطات الثقافية من الأجهزة الحكومية الأخرى إلى الوزارة.
٤ / إلغاء وزارة الصناعة والكهرباء ونقل نشاط الكهرباء من وزارة الصناعة والكهرباء إلى وزارة التجارة والصناعة ونقل نشاط الصناعة من وزارة التجارة والصناعة إلى وزارة التجارة والصناعة.

٥ / نقل نشاط الاقتصاد من وزارة المالية والاقتصاد الوطني إلى وزارة التخطيط وتعديل مساهماتها بحيث يكون وزارة الاقتصاد والتخطيط وتعديل مسمى وزارة المالية والاقتصاد الوطني بحيث يكون وزارة المالية.
٦ / تعديل مسمى وزارة البريد والهاتف بحيث يكون وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.
٧ / تعديل مسمى وزارة المواصلات بحيث يكون وزارة النقل.

ثانياً تتولى اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري وضع الترتيبات اللازمة لنقل الأجهزة والموظفين والممتلكات وغير ذلك مما يلزم لتنفيذ هذا الأمر والرفع عن ما يتطلب اجراءه تنظيمياً.
ثالثاً: على نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ أمرنا هذا اعتباراً من ٢ / ٣ / ١٤٢٤ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم
بيان من الديوان الملكي:
انطلاقاً من توجهات خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز حفظه الله وصاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني حفظه الله بتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين في شتى القطاعات عن طريق رفع كفاءة الأجهزة الحكومية وذلك بدراسة الهيكل الإداري مؤسسات الدولة ونظام الموظفين ورفع مستوى الأداء في الأجهزة الحكومية ورفع أداء أجهزة الرقابة والمساءلة الإدارية ومدى مساهمة حجم كل مصلحة أو وزارة في قياسها بالمهام المنوطة بها وتبسيط اجراءات تقديم الخدمات العامة للمواطنين وتخفيف نفقات الإدارة والتشغيل فقد صدر الامر السامي رقم ٧ / ب / ٦٦٢٩ وتاريخ ٥ / ٧ / ٢٠٠٣ هـ والقاضي بتشكيل لجنة وزارية برئاسة صاحب السمو الملكي الامير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام وعضوية عدد من اصحاب السمو الملكي الامراء وعالي الوزراء.

وقد قامت اللجنة الوزارية بإجراء دراسات مستفيضة ترمي الى تحقيق تلك الاهداف ومتابعة مباشرة من صاحب

وزارة الشؤون البلدية والقروية تتولى مهام «الأشغال العامة والإسكان» الملغاة وزارة التربية والتعليم بديلاً عن المعارف ووزارة الثقافة والإعلام وزارة المياه والكهرباء ووزارة التجارة والصناعة بديلاً عن «الصناعة والكهرباء» الملغاة وزارة للاقتصاد والتخطيط ووزارة للمالية ووزارة للاتصالات وتقنية المعلومات

اعتباراً من ٢ / ٣ / ١٤٢٤ هـ
ثانياً يعين الأستاذ أسامة بن جعفر فقيه رئيساً لديوان الرقابة العامة بمرتبة وزير اعتباراً من ٦ / ٣ / ١٤٢٤ هـ
ثالثاً يعين الدكتور أسامة صديق عبدالرحمن طبيب مديراً لجامعة الملك عبدالعزيز بالمرتبة الممتازة اعتباراً من ٦ / ٣ / ١٤٢٤ هـ
رابعاً يعين الدكتور خالد بن صالح السلطان مديراً لجامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالمرتبة الممتازة اعتباراً من ٣ / ٣ / ١٤٢٤ هـ
خامساً يعين الدكتور ناصر بن عبدالله الصالح مديراً لجامعة أم القرى بالمرتبة الممتازة اعتباراً من ٣ / ٣ / ١٤٢٤ هـ
سادساً على نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ أمرنا هذا.

بسم الله الرحمن الرحيم
الرقم ١ / ٦ / ٢٨ / ٢ / ١٤٢٤ هـ
بعون الله تعالى، نحن فهد بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية بناء على المادة الثامنة والخمسين من النظام الاساسي للحكم الصادر بالامر الملكي رقم ١ / ٩٠ وتاريخ ٢٧ / ٨ / ١٤١٢ هـ وبناء على المادة الاولى من نظام الوزراء ونواب الوزراء وموظفي المرتبة الممتازة الصادر بالمرسوم الملكي رقم م / ١٠ وتاريخ ١٨ / ٣ / ١٣٩١ هـ وبعد الاطلاع على الامر الملكي رقم ١ / ١٤ وتاريخ ٣ / ٣ / ١٤١٤ هـ أمرنا بما هو آت:

أولاً يعين الدكتور أسامة بن عبد الجيد شبكشي مستشاراً لأخادم الحرمين الشريفين بمرتبة وزير.
ثانياً يبلغ أمرنا هذا للجهات المختصة لاعتماد وتنفيذه.

فهد بن عبدالعزيز
هذا وقد بعث خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز حفظه الله ورعاه خطابات شكر لأصحاب المدة أعضاء مجلس الوزراء الذين انتهت مدة عضويتهم بالجلس وهم:
معالي الأستاذ أسامة بن جعفر فقيه ومعالي الدكتور أسامة بن عبدالمجيد شبكشي ومعالي الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز بن معمر ومعالي الدكتور علي ابن طلال الجهني ومعالي الدكتور محمد ابن ابراهيم الجار الله ومعالي الدكتور ناصر بن محمد السليم ومعالي الدكتور عبدالعزيز بن ابراهيم المنيع وعالي الدكتور مدني بن عبد القادر علاقي.
وبعث أمده الله خطابات شكر لمعالي الأستاذ توفيق بن ابراهيم توفيق ومعالي الدكتور عبدالعزيز بن عبدالله بن محمد النخيل ومعالي الدكتور غازي بن محمد مدني بمناسبة انتهاء أعمالهم.. تمنى للجميع فيها التوفيق والسداد فيما سيقومون به من أعمال في المستقبل.
كما بعث صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام خطابات شكر ما قاموا به من أعمال مع التمنيات للجميع بالتوفيق والسداد فيما سيقومون به من أعمال في المستقبل.

الوزراء الجدد:

- فهد بلغنيم للزراعة
- جبارة الصريصري للنقل
- محمد ملا للاتصالات وتقنية المعلومات
- حمد المانع للصحة
- عبدالله زينل وزير دولة

٦ / ١٤٢٤ هـ
٧ / معالي الأستاذ علي بن ابراهيم الحدبني مستشار بالديوان الملكي والطيران اعتباراً من ٢٠ / ١٢ / ١٤٢٤ هـ
٨ / معالي الأستاذ صالح بن علي البراك مدير عام الجمارك اعتباراً من ٢ / ٣ / ١٤٢٤ هـ

٩ / معالي الدكتور محمد بن سعد السالم مدير جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية اعتباراً من ٢ / ٣ / ١٤٢٤ هـ
١٠ / معالي الدكتور / عبدالله بن محمد الراشد مدير جامعة الملك خالد الإسلامية اعتباراً من ١١ / ٣ / ١٤٢٤ هـ
١١ / معالي المهندس خالد بن حمد بن العامة للخسونة مدير عام معهد الأبحاث الطبية اعتباراً من ١٢ / ٣ / ١٤٢٤ هـ
١٢ / معالي الدكتور / عبدالرحمن بن عبدالعزيز التويجري أمين عام المجلس الاقتصادي الأعلى اعتباراً من ١ / ٦ / ١٤٢٤ هـ

١٣ / معالي الدكتور محمد بن علي السميح المستشار بوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد اعتباراً من ٩ / ٩ / ١٤٢٤ هـ
١٤ / معالي الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله الشقاي مدير عام معهد الأبحاث العامة اعتباراً من ٢٨ / ٩ / ١٤٢٤ هـ
١٥ / معالي الدكتور عبدالرحمن بن عبدالعزيز التويجري مدير عام المجلس سمو ولي العهد اعتباراً من ٨ / ٣ / ١٤٢٤ هـ

١٦ / معالي الأستاذ / محمد بن حسن عبداللح النافع رئيس هيئة الرقابة والتحقيق اعتباراً من ٦ / ٣ / ١٤٢٤ هـ
١٧ / معالي الدكتور / صالح بن ثانياً تمدد خدمة شغلي المرتبة الممتازة التالية أسماؤهم لمدة أربع سنوات:
٢ / صاحب السمو الملكي الامير مقرن بن عبدالعزيز آل سعود أمير منطقة المدينة المنورة اعتباراً من ١٦ / ٨ / ١٤٢٤ هـ
٣ / صاحب السمو الملكي الامير سعود بن عبدالعزيز آل سعود أمير منطقة حائل اعتباراً من ١٦ / ٨ / ١٤٢٤ هـ
٤ / صاحب السمو الملكي الامير بندر الخويطر وزير دولة.
٥ / الدكتور غازي بن عبدالرحمن القصيبي وزير المياه والكهرباء.
٦ / الأستاذ محمد بن علي الفانز وزيراً للخدمة المدنية.
٧ / الدكتور خالد بن محمد العنقري وزيراً للتعليم العالي.
٨ / الدكتور مطلب بن عبدالله النفيسه وزير دولة.
٩ / الدكتور محمد بن أحمد الرشيد وزيراً للتربية والتعليم.
١٠ / الدكتور فؤاد بن عبدالسلام الفارسي وزيراً للثقافة والإعلام.
١١ / وزير الدولة.

١٢ / معالي الدكتور محمد بن سليمان بن محمد الجاسر نائب محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي اعتباراً من ٢٢ / ٥ / ١٤٢٤ هـ

للتجارة والصناعة.
المهندس علي بن ابراهيم النعيمي وزيراً للبترول والثروة المعدنية.
الدكتور مساعد بن محمد العيبان وزير دولة.
الدكتور ابراهيم بن عبدالعزيز العساف وزيراً للمالية.
الأستاذ خالد بن أمين مدني وزيراً للحج.
الأستاذ خالد بن محمد القصيبي وزيراً للاقتصاد والتخطيط.
الدكتور علي بن ابراهيم النملة وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية.
الدكتور فهد بن عبدالرحمن بن سليمان بلغنيم وزيراً للزراعة.

٩ / معالي الأستاذ علي بن حسن الشاعر المشاعر بالديوان الملكي اعتباراً من ٢٩ / ٩ / ١٤٢٤ هـ
١٠ / معالي الأستاذ محمد بن سليمان الحيدان رئيس المكتب الخاص لخادم الحرمين الشريفين اعتباراً من ٧ / ٣ / ١٤٢٤ هـ
١١ / معالي الدكتور محمد بن يوسف زينل وزير دولة.
ثانياً على نائب رئيس مجلس الوزراء تنفيذ أمرنا هذا اعتباراً من ٢ / ٣ / ١٤٢٤ هـ

فهد بن عبدالعزيز
بسم الله الرحمن الرحيم
الرقم ١ / ٤ / ٢٨ / ٢ / ١٤٢٤ هـ
٢ / تاريخ ٢٨ / ٢ / ١٤٢٤ هـ
٣ / معالي الأستاذ محمد بن سليمان بن عبدالعزيز آل سعود وزيراً للشؤون السعودية بعد الاطلاع على المادة الثامنة والخمسين من النظام الاساسي للحكم الصادر بالامر الملكي رقم م / ١٠ وتاريخ ١٨ / ٣ / ١٣٩١ هـ

١٢ / معالي الدكتور عبدالرحمن بن حسن التويجري مدير عام المجلس سمو ولي العهد اعتباراً من ٨ / ٣ / ١٤٢٤ هـ
١٣ / معالي الأستاذ / ابراهيم بن عبدالرحمن الطاسان رئيس الشؤون الاقتصادية لسو ولي العهد اعتباراً من ١٩ / ٣ / ١٤٢٤ هـ
١٤ / معالي الدكتور / محمد بن حسن الجبير رئيس هيئة الخبراء بمجلس الوزراء اعتباراً من ٢ / ٣ / ١٤٢٤ هـ
١٥ / معالي الدكتور / صالح بن عبدالرحمن العذل رئيس مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية اعتباراً من ١٨ / ٥ / ١٤٢٤ هـ

١٦ / معالي الأستاذ / محمد بن عبدالله النافع رئيس هيئة الرقابة والتحقيق اعتباراً من ٦ / ٣ / ١٤٢٤ هـ
١٧ / معالي الدكتور / صالح بن ثانياً تمدد خدمة شغلي المرتبة الممتازة التالية أسماؤهم لمدة أربع سنوات:
٢ / صاحب السمو الملكي الامير مقرن بن عبدالعزيز آل سعود أمير منطقة المدينة المنورة اعتباراً من ١٦ / ٨ / ١٤٢٤ هـ
٣ / صاحب السمو الملكي الامير سعود بن عبدالعزيز آل سعود أمير منطقة حائل اعتباراً من ١٦ / ٨ / ١٤٢٤ هـ
٤ / صاحب السمو الملكي الامير بندر الخويطر وزير دولة.
٥ / الدكتور غازي بن عبدالرحمن القصيبي وزير المياه والكهرباء.
٦ / الأستاذ محمد بن علي الفانز وزيراً للخدمة المدنية.
٧ / الدكتور خالد بن محمد العنقري وزيراً للتعليم العالي.
٨ / الدكتور مطلب بن عبدالله النفيسه وزير دولة.
٩ / الدكتور محمد بن أحمد الرشيد وزيراً للتربية والتعليم.
١٠ / الدكتور فؤاد بن عبدالسلام الفارسي وزيراً للثقافة والإعلام.
١١ / وزير الدولة.

١٢ / معالي الدكتور محمد بن سليمان بن محمد الجاسر نائب محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي اعتباراً من ٢٢ / ٥ / ١٤٢٤ هـ

الاتصالات وتقنية المعلومات لتتولى الاشراف على نشاطي الاتصالات وتقنية المعلومات.
وسوف تتولى اللجنة الوزارية للتنظيم الاداري وضع جميع الترتيبات التنظيمية وما يستلزمه ذلك من نقل الأجهزة والموظفين والممتلكات وغير ذلك مما يتطلبه تنفيذ التوجيهات التنظيمية المشار إليها اعادة بجانب استمرار اللجنة في استكمال الدراسات التنظيمية الخاصة بالقطاعات الأخرى.
بسم الله الرحمن الرحيم
الرقم ٣ / ١ / ٢٨ / ٢ / ١٤٢٤ هـ

بعون الله تعالى، نحن فهد بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية، بعد الاطلاع على النظام الاساسي للحكم الصادر بالامر الملكي رقم ١ / ٩٠ وتاريخ ٢٧ / ٨ / ١٤١٢ هـ وبعد الاطلاع على نظام مجلس الوزراء الصادر بالامر الملكي رقم ١ / ١٣ وتاريخ ٣ / ٣ / ١٤١٤ هـ وبعد الاطلاع على الامر الملكي رقم ١ / ٢٩ وتاريخ ٢ / ٥ / ١٤٢٠ هـ والأوامر الملكية المتعلقة به.

١ / إلغاء وزارة الأشغال العامة والإسكان ونقل ما يلزم من مهامها إلى وزارة الشؤون البلدية والقروية وإلى بعض الأجهزة الحكومية الأخرى ذات العلاقة.
٢ / تعديل مسمى وزارة المعارف بحيث يكون وزارة التربية والتعليم.
٣ / تعديل مسمى وزارة الإعلام بحيث يكون وزارة الإعلام ونقل بعض النشاطات الثقافية من الأجهزة الحكومية الأخرى إلى الوزارة.
٤ / إلغاء وزارة الصناعة والكهرباء ونقل نشاط الكهرباء من وزارة الصناعة والكهرباء إلى وزارة التجارة والصناعة ونقل نشاط الصناعة من وزارة التجارة والصناعة إلى وزارة التجارة والصناعة.

٥ / نقل نشاط الاقتصاد من وزارة المالية والاقتصاد الوطني إلى وزارة التخطيط وتعديل مساهماتها بحيث يكون وزارة الاقتصاد والتخطيط وتعديل مسمى وزارة المالية والاقتصاد الوطني بحيث يكون وزارة المالية.
٦ / تعديل مسمى وزارة البريد والهاتف بحيث يكون وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.
٧ / تعديل مسمى وزارة المواصلات بحيث يكون وزارة النقل.

ثانياً تتولى اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري وضع الترتيبات اللازمة لنقل الأجهزة والموظفين والممتلكات وغير ذلك مما يلزم لتنفيذ هذا الأمر والرفع عن ما يتطلب اجراءه تنظيمياً.
ثالثاً: على نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ أمرنا هذا اعتباراً من ٢ / ٣ / ١٤٢٤ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم
بيان من الديوان الملكي:
انطلاقاً من توجهات خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز حفظه الله وصاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني حفظه الله بتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين في شتى القطاعات عن طريق رفع كفاءة الأجهزة الحكومية وذلك بدراسة الهيكل الإداري مؤسسات الدولة ونظام الموظفين ورفع مستوى الأداء في الأجهزة الحكومية ورفع أداء أجهزة الرقابة والمساءلة الإدارية ومدى مساهمة حجم كل مصلحة أو وزارة في قياسها بالمهام المنوطة بها وتبسيط اجراءات تقديم الخدمات العامة للمواطنين وتخفيف نفقات الإدارة والتشغيل فقد صدر الامر السامي رقم ٧ / ب / ٦٦٢٩ وتاريخ ٥ / ٧ / ٢٠٠٣ هـ والقاضي بتشكيل لجنة وزارية برئاسة صاحب السمو الملكي الامير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام وعضوية عدد من اصحاب السمو الملكي الامراء وعالي الوزراء.

وقد قامت اللجنة الوزارية بإجراء دراسات مستفيضة ترمي الى تحقيق تلك الاهداف ومتابعة مباشرة من صاحب

وزارة النقل بديلاً عن المواصلات

٣ / إلغاء وزارة الأشغال العامة والإسكان ونقل ما يلزم من مهامها إلى وزارة الشؤون البلدية والقروية وإلى بعض الأجهزة الحكومية الأخرى ذات العلاقة.
٤ / تعديل مسمى وزارة المعارف بحيث يكون وزارة التربية والتعليم.
٥ / تعديل مسمى وزارة الإعلام بحيث يكون وزارة الإعلام ونقل بعض النشاطات الثقافية من الأجهزة الحكومية الأخرى إلى الوزارة.
٦ / إلغاء وزارة الصناعة والكهرباء ونقل نشاط الكهرباء من وزارة الصناعة والكهرباء إلى وزارة التجارة والصناعة ونقل نشاط الصناعة من وزارة التجارة والصناعة إلى وزارة التجارة والصناعة.

٧ / نقل نشاط الاقتصاد من وزارة المالية والاقتصاد الوطني إلى وزارة التخطيط وتعديل مساهماتها بحيث يكون وزارة الاقتصاد والتخطيط وتعديل مسمى وزارة المالية والاقتصاد الوطني بحيث يكون وزارة المالية.
٨ / تعديل مسمى وزارة البريد والهاتف بحيث يكون وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.
٩ / تعديل مسمى وزارة المواصلات بحيث يكون وزارة النقل.

ثانياً تتولى اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري وضع الترتيبات اللازمة لنقل الأجهزة والموظفين والممتلكات وغير ذلك مما يلزم لتنفيذ هذا الأمر والرفع عن ما يتطلب اجراءه تنظيمياً.
ثالثاً: على نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ أمرنا هذا اعتباراً من ٢ / ٣ / ١٤٢٤ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم
بيان من الديوان الملكي:
انطلاقاً من توجهات خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز حفظه الله وصاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني حفظه الله بتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين في شتى القطاعات عن طريق رفع كفاءة الأجهزة الحكومية وذلك بدراسة الهيكل الإداري مؤسسات الدولة ونظام الموظفين ورفع مستوى الأداء في الأجهزة الحكومية ورفع أداء أجهزة الرقابة والمساءلة الإدارية ومدى مساهمة حجم كل مصلحة أو وزارة في قياسها بالمهام المنوطة بها وتبسيط اجراءات تقديم الخدمات العامة للمواطنين وتخفيف نفقات الإدارة والتشغيل فقد صدر الامر السامي رقم ٧ / ب / ٦٦٢٩ وتاريخ ٥ / ٧ / ٢٠٠٣ هـ والقاضي بتشكيل لجنة وزارية برئاسة صاحب السمو الملكي الامير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام وعضوية عدد من اصحاب السمو الملكي الامراء وعالي الوزراء.

وقد قامت اللجنة الوزارية بإجراء دراسات مستفيضة ترمي الى تحقيق تلك الاهداف ومتابعة مباشرة من صاحب